



www.ar.empowers.info

مبادئ عمان السبعة وتوصيات حول سياسات وممارسات الحكومة المحلية للمياه

الإدارة المتكاملة لموارد المياه
الشفافية

العدالة والمساءلة

المشاركة المحلية

التنسيق بين المعنيين



الملتقى الإقليمي حول الحكومة المحلية للمياه
عمان، الأردن. 6-7 حزيران 2007



صادر عن مشروع إمبروز الممول بشكل رئيسي
من برنامج ميداء للمياه التابع للاتحاد الأوروبي



www.ar.empowers.info

مبادئ عمان السبعة

وتوصيات حول سياسات وممارسات الحكومة المحلية للمياه

صادر عن الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه
(المنفذة للبرنامج الإقليمي للمعلومات ضمن شراكة إمباورز)

آب ٢٠٠٧



الملتقى الإقليمي حول الحوكمة المحلية للمياه
عمان، الأردن، 6-7 حزيران 2007



صادر عن مشروع إمباورز الممول بشكل رئيسي
من برنامج ميذا للمياه التابع للإتحاد الأوروبي

صادر عن الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه، ممثلةً لشراكة إمباورز

حقوق الطبع والنشر محفوظة لشراكة إمباورز المؤلفة من المنظمات التالية: الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه (الأردن)؛ المركز الدولي للمياه والصرف الصحي (هولندا)؛ منظمة كير العالمية؛ مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (فلسطين)؛ إتحاد لجان العمل الزراعي (فلسطين)؛ مكتب منظمة كير في الضفة الغربية/غزة؛ وزارة الزراعة (الأردن)؛ معهد الملكة زين الشرف التنموي (الأردن)؛ مكتب منظمة كير في الأردن؛ مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي في جامعة القاهرة (مصر)؛ الشراكة المائية المصرية (مصر)؛ المركز القومي لبحوث المياه في وزارة الموارد المائية والري (مصر)؛ الاتحاد النوعي لحماية وتحسين البيئة (مصر)؛ الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية (مصر)؛ مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (مصر)؛ مكتب منظمة كير في مصر.

يمكن إعادة إنتاج أجزاء من هذا الكتاب لأغراض غير دعائية وغير ربحية شريطة الإشارة للمصدر بوضوح وعلى النحو التالي:

شراكة إمباورز (٢٠٠٧)

مبادئ عمان السبعة وتوصيات حول سياسات وممارسات الحوكمة المحلية للمياه

للحصول على نسخ مطبوعة من هذا الدليل يرجى المراسلة على العنوان التالي:

الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه (INWRDAM)

ص.ب ١٤٦٠ عمان ١١٩٤١ الأردن

هاتف: +٩٦٢ ٦ ٥٣٣٢٩٩٣

فاكس: +٩٦٢ ٦ ٥٣٣٢٩٦٩

بريد إلكتروني: inwrdam@nic.net.jo

هذا الكتاب متوفر إلكترونياً على: www.ar.empowers.info/page/3208

إمباورز ممول بشكل رئيسي من برنامج ميذا للمياه التابع للاتحاد الأوروبي. وتشتمل الجهات الأخرى الداعمة له على: منظمة كير العالمية، المركز الدولي للمياه والصرف الصحي، منظمة PSO، مؤسسة الإغاثة الإنسانية.

المسؤولية عن محتويات هذا الكتاب مناطة بشراكة إمباورز ولا تعبر عن آراء الاتحاد الأوروبي.



شكر وتقدير

إن المبادئ والتوصيات الواردة في هذا الكتيب هي ثمرة عملية تشاورية استمرت عامين واختتمت بانعقاد الملتقى الإقليمي حول الحوكمة المحلية لموارد المياه تحت شعار "المياه شأننا جميعاً" في عمان، الأردن بتاريخ ٦-٧، حزيران ٢٠٠٧. وقد نُظِم الملتقى من قبل الشركاء الإقليميين لمشروع إمباورز وهم الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه (INWRDAM) ومقرها الأردن، ومكتب منظمة كير العالمية (CARE International) في الأردن والمركز الدولي للمياه والصرف الصحي (IRC) في هولندا.

بادئ ذي بدء، لا يسعنا إلا أن نرفع أسمى آيات والتقدير والامتنان لمقام صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم لتفضله بشمول هذا الملتقى برعايته السامية.

ونتقدم كذلك بجزيل الشكر لمعالي الدكتور زياد فريز وزير المالية لتفضله بافتتاح الملتقى نيابة عن جلالة الملك.

كما نشكر الجهات الداعمة والممولة لإقامة الملتقى وهي: برنامج "ميذا للمياه" التابع للإتحاد الأوروبي ومنظمة كير العالمية والمركز الدولي للمياه والصرف الصحي والإتحاد الدولي لحماية الطبيعة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا والشرق الأوسط (IUCN - WESCANA).

كما نتوجه بجزيل الشكر لأصحاب المعالي والعطوفة الذين ألقوا كلمات الإفتتاح والكلمات الرئيسية والمشاركين في جلسة النقاش ومديري مجموعات العمل وجميع المشاركين في الملتقى لإثراء الملتقى بخبرتهم ومعرفتهم وأطروحاتهم مما كان له أثر في رفع مستوى النقاش والتفاعل ونخص بالذكر:

- معالي المهندس كمال علي، وزير الموارد المائية والري في السودان وممثل المجلس العربي للمياه.
- معالي المهندس ظافر العالم - وزير المياه والري في المملكة الأردنية الهاشمية.
- عطوفة الدكتور عزام طيلة - وكيل وزارة الزراعة في فلسطين.
- سعادة السيد كلاوس هيبيرغ، القائم بأعمال مبعوث المفوضية الأوروبية للأردن.
- معالي الدكتور منذر حدادين - وزير المياه الأردني الأسبق.
- البروفيسور طوني ألان - جامعة لندن، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS).
- معالي الدكتور عزمي الشعبي - المنسق لمؤسسة أمان: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة وعضو لجنة تنسيق العمل الأهلي الفلسطيني.
- الدكتور هوكان تروب - رئيس مؤسسة حوكمة المياه (UNDP/SIWI).
- الأنسة إخلص أبو زنيمة - جمعية الرويحة الخيرية في وادي الأردن وممثلة ما مجموعه ١٦ قرية نفذ فيها مشروع إمباورز في الأردن ومصر وفلسطين.
- الدكتور روجر هيرن - رئيس المكتب الإقليمي للشرق الأوسط في منظمة كير العالمية (CARE).
- الدكتورة فاطمة عبد الرحمن - مديرة مشروع الإدارة المتكاملة وتحسين الري (IIIP)، وزارة الموارد المائية والري بمصر.

• السيد يوخن ريغندر - مدير برنامج إدارة مصادر المياه في الزراعة المرورية، مؤسسة التعاون الألمانية (GTZ).

- الدكتور عصام نزال - رئيس بلدية قباطية، محافظة جنين، فلسطين
- السيد حسن العدوان - رئيس وحدة التنمية في محافظة البلقاء، الأردن

أخيراً وليس آخراً نتقدم بجزيل الشكر إلى:

لجنة برنامج الملتقى: د. مراد بينو (رئيس اللجنة) - (INWRDAM)، بيتر لابان (CARE - الضفة الغربية وغزة)، د. باتريك موريارتي (IRC)، بيتر لوكري (CARE-USA)، فادي الشريدة (الأردن-CARE)، منى برغوث (INWRDAM).

لجنة تنظيم الملتقى: محمد وريكات من رئاسة الوزراء - الأردن. فادي الشريدة ورانية الزعبي ومفلح العبادي، وسهى طه وفداء حداد من CARE-الأردن. منى برغوث وفراس عبد الهادي من INWRDAM. مي أبو السعود وحازم فهمي من CARE-مصر وعمرو عبد المجيد من CEDARE. بثينة مزيد وسميرة الرفاعي من CARE - الضفة الغربية وغزة.

ميسري وموثقي جلسات الملتقى: باتريك موريارتي، سميرة الرفاعي، صايل وشاحي، فلسطين أبو بكر، بثينة مزيد، مدحت عياد، عمرو عبد المجيد، فراس عبد الهادي، فداء حداد، مفلح العبادي، رانية الزعبي، منى برغوث، سهى طه، حازم فهمي، جلال معوض، مي أبو السعود، تون شخاوتن، جين دي لاهارب.

مبادئ عمان السبعة وتوصيات حول سياسات وممارسات الحوكمة المحلية للمياه

مقدمة

انطلاقاً من الإيمان بأن مشاركة المعنيين (خاصة مستخدمي المياه) في صنع القرار هي خطوة ضرورية باتجاه تحسين خدمات تزويد المياه والإدارة المستدامة للموارد المائية نظمت شراكة إمباورز^١ تحت الرعاية السامية لجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، الملتقى الإقليمي حول الحوكمة المحلية لموارد المياه وذلك في عمّان، الأردن بتاريخ ٦-٧ حزيران، ٢٠٠٧. وقد بحث الملتقى في السياسات والإجراءات المؤسسية اللازمة لتمكين الإدارات المحلية والمنظمات المجتمعية من الانخراط في تخطيط وإدارة موارد المياه على نحو منصف وفعال ومستدام. ويقدم هذا الكتيب مخرجات حلقات النقاش في الملتقى والتي جمعت ولُخصت في سبعة مبادئ، عُرفت لاحقاً بمبادئ عمّان السبعة حول الحوكمة المحلية للمياه، بالإضافة لتوصيات للسياسات والممارسات بهدف تعزيز المشاركة الفاعلة للمعنيين وخلق بيئة داعمة للحوكمة المحلية للمياه.

وقد جاء الملتقى ليتوج عملية تشاور^٢ وطنية وإقليمية استمرت عامين تم خلالها تطوير وتنقيح التوصيات التي يعرضها هذا الكتيب. وقد صيغت هذه التوصيات لتشكل مدخلات وتغذية راجعة من مئات صناعات القرار وكبار الخبراء العاملين في مجال المياه من مصر والأردن وفلسطين ودول أخرى.

وقد مثلت طبيعة الحضور انعكاساً حقيقياً لشعار الملتقى "المياه شأننا جميعاً". فقد استقطب الملتقى حوالي مائتي مشارك من سبع عشرة دولة يمثلون كبار صناعات القرار من الوطن العربي وخبراء عاملين في مجال المياه من المؤسسات الحكومية ومنظمات غير حكومية دولية وإقليمية ووطنية بالإضافة للممولين وهيئات المجتمع المدني. أما الدعم والتمويل الرئيسي للملتقى فكان من برنامج "ميذا للمياه" التابع للإتحاد الأوروبي.

^١ شراكة إمباورز هي شراكة تسعى لتحسين فرص الوصول إلى المياه والحقوق المائية للفئات المجتمعية الأقل حظاً والتي تعاني حالياً من شح الماء وعدم استقراره أو احتمالية عدم الحصول عليه على المدى الطويل وذلك من خلال ضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية في القرارات الهامة المتعلقة بالمياه وزيادة الحوار وتنسيق الأعمال. ويعمل مشروع إمباورز على تعزيز العلاقات بين الأطراف المعنية، وتحسين عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات، كما يعمل على تمكين الناس والمؤسسات على المستوى المتوسط (المحافظة والبلدية) والمستوى المحلي (القرية والمجتمع). ويشجع إمباورز الإدارة المتكاملة لموارد المياه على المستوى المحلي. بينما يطور المشروع الخبرات والوسائل للتخطيط لتحسين الحوكمة المحلية للمياه، فإنه يعمل أيضاً على إشراك الأطراف المعنية على المستوى الوطني لضمان أن تتصل النشاطات المحلية بصياغة السياسات الوطنية. نُفذ مشروع إمباورز في الفترة الواقعة بين أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢ وأب (أغسطس) ٢٠٠٧ في محافظة جنين في فلسطين ومحافظة بني سويف في مصر ومحافظة البلقاء في الأردن.

^٢ نظمت شراكة إمباورز عدة نشاطات إقليمية ووطنية إبتداءً بالمؤتمر الإقليمي حول مشاركة المجتمع المحلي في الإدارة المتكاملة لموارد المياه في القاهرة في تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥ والذي أفضى إلى توصيات أولية. وقد تم مناقشتها بشكل مكثف وعلى نطاق واسع في ثلاثة اجتماعات على المستوى الوطني في الأردن ومصر وفلسطين بين كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٦ ونيسان (أبريل) ٢٠٠٧.

أهداف ومخرجات الملتقى الإقليمي

ركز الملتقى على تعزيز دعم سياسة مشاركة المستوى المحلي في الحوكمة المستدامة لموارد المياه المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال منهجيات التخطيط التشاركي للأطراف المعنية. وقد كان للملتقى ثلاثة أهداف هي:

- استكشاف أنماط لإدماج منهجيات المعنيين التشاركية في التخطيط المحلي والوطني وصياغة السياسات في مختلف دول الشرق الأوسط.
- تعزيز البيئة السياسية الداعمة لهذه المنهجيات في دول الشرق الأوسط.
- القيام بمبادرات (تشتمل على الدعم المالي) لتعميم منهجيات التخطيط التشاركي للمعنيين في دول الشرق الأوسط الأخرى.

بعد التداول في التحديات التي تواجه الحوكمة المحلية للمياه والحاجة الملحة لتبني منهجيات حديثة ومبتكرة قادرة على مواجهة الطلب المتعاظم على موارد المياه الشحيحة في دول الشرق الأوسط، وبناءً على نتائج مؤتمرات سابقة مثل بيان دبلن بشأن المياه والتنمية المستدامة لعام ١٩٩٢ وأجندة ٢١ وميثاق الأرض: إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية، عام ١٩٩٢) بالإضافة لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (عام ٢٠٠٠) وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ وخطة جوهانسبرغ (عام ٢٠٠٢) وانطلاقاً من روح الملتقيات العالمية للمياه (١٩٩٧ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦) فقد حث الملتقى الإقليمي الدول والمجتمع الدولي ومؤسسات البحوث والجامعات والمنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية والأفراد على دعم وتبني المبادئ والتوصيات السبعة المذكورة في هذا الكتيب.

يود الملتقى الإقليمي حول الحوكمة المحلية للمياه أن يدعو القراء إلى دعم المبادئ والتوصيات السبعة المذكورة في هذا الكتيب.

لإبداء الرأي والتعليق أو لدعم وتأييد هذه المبادئ الرجاء الإتصال بنا من خلال البريد الإلكتروني empowers@nic.net.jo أو من خلال زيارة موقعنا www.ar.empowers.info/page/2000

كما أن كامل مجريات ونتائج حلقات نقاش الملتقى التي أفضت إلى النتائج المعروضة في هذا الكتيب متوفرة على www.ar.empowers.info/page/3159

مبادئ عمان السبعة
حول الحوكمة المحلية الرشيدة لموارد المياه
حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

١. الحوكمة المحلية الرشيدة^٣ لموارد المياه مبنية على مشاركة جميع المعنيين والمستخدمين وعلى جميع المستويات بشكل تكاملي.
٢. تتطلب الحوكمة المحلية للمياه جهوداً خاصة تكفل شمول المهمشين.
٣. الموازنة بين جهود جميع المعنيين (خاصة الحكومة والشركاء في التنمية والمجتمع المدني) بحيث تسهم هذه الجهود في تحقيق الرؤى والاستراتيجيات المتفق عليها من قبل الجميع.
٤. تطوير قدرات المعنيين من مختلف المستويات لتمكينهم من المشاركة في التخطيط لمصادر المياه المحلية وإدارتها.
٥. اعتبار المعلومات المائية ملكية عامة، وإتاحة إمكانية الوصول إليها من قبل جميع المواطنين بهدف الانتفاع منها.
٦. تطوير حلول وأدوات قابلة للتطبيق على المستوى المحلي من خلال البحث والعمل التشاركي.
٧. إيلاء المزيد من الاهتمام بالتوعية العامة من أجل خلق مشاركة مدروسة في الحوكمة المحلية للمياه.

^٣ إن مصطلح (Water Governance) سواء تُرجم بالعربية إلى الإدارة الرشيدة أو الحاكمة أو الحوكمة المائية إلا أن المقصود به يبقى واحداً وهو: "مجموعة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي توضع لتطوير وإدارة الموارد المائية وإيصال الخدمات المائية لمختلف فئات المجتمع"



عقد هذا الملتقى في ضوء الدواعي السياسية المتمثلة في:

تزايد حدة التنافس على المياه، والذي عقد مهمة الساعين لإيجاد حلول تقنية ناجعة لمشاكل المياه. فالحلول المطلوبة أخذت تنحى باتجاه "التسويات" وإدارة الطلب وتطبيق الأنظمة والقوانين. وتتعاظم فرص نجاح هذه التوجهات إن حُطط لها وطُبقت كجزء من نظام تحسين الحوكمة المحلية للمياه الموجه إلى المشكلات وخدمات التزويد والقائم على مشاركة المعنيين أو ممثليهم.

هناك أزمة في حوكمة المياه في الدول النامية. رغم وجود توجه على المستوى الوطني نحو التخطيط للإدارة المتكاملة لموارد المياه وبدء تحولات في السياسات نحو اللامركزية، إلا أن العديد من الدول وخاصة النامية منها، لا تزال تعاني من انخفاض مستوى مشاركة الأطراف المعنية، وتشتت المسؤوليات في قطاع المياه بين العديد من الأطراف الفاعلة. أما المركزية وهرمية الإدارة فمستمرتان بحيث يواجه مسؤولو الإدارات الحكومية المتوسطة ومستخدمو المياه بالتسلسل الهرمي لتنفيذ التعليمات ومحدودية الاستقلالية في اتخاذ القرار وعدم كفاية التخطيط، وعدم انتظام التواصل ومحدودية القدرة على التفاعل.

غياب الكوادر المؤهلة والمدربة في المستويات المختلفة. من الطبيعي عدم إمكانية دراسة ومعالجة الأوضاع المائية بمعزل عن مسائل الطاقة والبيئة والاقتصاد والسكان، فالارتباط معها وثيق. كما أن التغيرات المناخية وتقلباتها تضيف مستوى آخر من التعقيد وعدم التأكد تحتم على متخذي القرار ومديري المياه التعامل معه. إلا أن المشكلة تتمثل في طغيان الصبغة التقنية للمؤسسات المعنية بمواجهة هذه التحديات والافتقار للكوادر القادرة على تيسير مشاركة كافة المعنيين (من هيئات حكومية ومجتمعات محلية) وغياب مهارات تيسير العمليات التشاركية والتخطيط الإستراتيجي طويل الأمد.

تجاهل الحاجة الخاصة إلى ماء جيد للشرب والري وتجاهل الحقوق المائية للمجتمعات الفقيرة والفئات المهشمة كالنساء مثلاً.

غياب أو نقص المعلومات الموثوقة عن موارد المياه، والبنية التحتية، والطلب، وإمكانية الحصول على الماء، والافتقار إلى أنظمة بسيطة لتحديث المعلومات.

هذه العوامل مجتمعة تقيد التخطيط الفعال واتخاذ القرارات وإدارة موارد المياه وخدماتها. ولمعالجة الشح والصراعات المتزايدة في منطقة كالشرق الأوسط مثلاً، يجب التصدي للتحديات التي تمثلها، على مختلف المستويات ويجب التزام مختلف واضعي السياسات بالتعامل معها ضمن نطاق كل منهم.

ولمواجهة هذه التحديات يدرك الملتقى الحاجة الملحة لتبني نماذج ومنهجيات جديدة تشمل:

- **الحكومة المحلية الرشيدة للمياه.** إن تحسين الحوكمة المحلية الرشيدة للمياه، وهو ما نراه يشمل كافة جوانب الإدارة واتخاذ القرار والتخطيط حول الإدارة المستدامة لموارد المياه وإدارة الطلب على المياه وخدمة التزويد المائي أمر حاسم للوصول إلى إدارة وتنمية مُنصفين لموارد المياه الشحيحة.
- **الحكومة المحلية للمياه هي عملية سياسية بالدرجة الأولى ونجاحها يتطلب الشفافية والنزاهة والمساءلة؛ لذلك:**
 - يجب توفير الحيز السياسي لتطبيق المنهجيات التشاركية بشكل ملموس ومبتكر. عديدة هي الأطراف، ابتداءً بالحكومات وحتى المستخدمين المحليين، التي يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في خلق البيئة الداعمة (من سياسات وتشريعات ومساءلة وتمويل وتطوير قدرات) لإتاحة المجال لإدخال التحسينات اللازمة على الحوكمة المحلية للمياه.
 - تعتبر نقطة الانطلاق والهدف في الوقت نفسه هما إدراك أن الإدارة المتكاملة لموارد المياه لا يمكن أن تكون فعالة ومستدامة إلا إذا تم التشارك بمسؤوليات الدوائر الحكومية المعنية مع المجتمعات والأطراف المحلية المعنية الأخرى التي تستخدم هذه الموارد وتتفع بها مباشرة، ولكنها تعتمد عليها اعتماداً كبيراً أيضاً.
 - من المهم العمل على تشجيع مثل هذه الحوكمة المحلية المشتركة للمياه من خلال تطوير منهجيات وأساليب تلبي احتياجات مطوري موارد المياه ومدرائها ومستخدمي المياه المحليين، بينما تأخذ بعين الاعتبار المصالح والأولويات الوطنية.
 - مع تزايد حدة التنافس على المياه، تزداد أهمية إدارة واستخدام مثل هذه الموارد الشحيحة بحكمة وإنصاف من قبل مختلف فئات المجتمع. ويمكن اعتبار وجود العديد من المصالح المتنافسة في استخدام المياه وتوزيعها حقيقة من حقائق الحياة، ويجب احترام هذه المصالح المختلفة والاهتمام بها من خلال الحوار والعمل المنسق. في الوقت نفسه، تحتاج مثل هذه المصالح المتنافسة إلى التوفيق بينها من خلال التوزيع المناسب للحصص المائية ووضع السياسات التنظيمية المقبولة والمنفذة من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تستطيع ممارسة سلطاتها.
 - يجب تعزيز المساءلة في الإجراءات الإدارية على مستوى مستخدمي المياه والمجتمعات، والدوائر الحكومية المحلية. غالباً ما يعتمد الالتزام والمساءلة على المستوى المحلي لإدارة موارد المياه على درجة ضمان الحصول على المنافع المباشرة، والمعرفة المناسبة وإمكانية الوصول إلى الموارد والمعلومات. يجب اعتبار إمكانية الوصول والتحكم بمصدر هام كالمياه على المستوى المحلي حق إنساني أساسي، فبالفعل "المياه شأننا جميعاً" والتحكم المشترك يضمن مكاناً للجميع (على طاولة المفاوضات) بما في ذلك المهمشين أيضاً.

التوصيات

للتعامل مع هذه المتطلبات يوصي الملحق بتبني المبادئ والسياسات العملية التالية:

المبدأ الأول:

الحوكمة المحلية الرشيدة لموارد المياه قائمة على مشاركة جميع المعنيين والمستخدمين وعلى جميع المستويات بشكل تكاملي:

انطلاقاً من أن الملكية المحلية لموارد المياه والتحكم باستخدامها وإدارتها من قبل مستخدمي المياه يتطلب أساساً للإدارة المتكاملة الرشيدة والمستدامة لموارد المياه، يوصى بأن يتم إدخال هذه الملكية من خلال المشاركة في إدارة النشاطات ذات الصلة (التخطيط واتخاذ القرارات والمتابعة والتقييم).

إن الطبيعة الخاصة للماء تعني أنه رغم ضرورة المشاركة على المستوى المحلي إلا أن ذلك ليس كافٍ بحد ذاته. ففضاياً النطاق (وحدة الإدارة) بما فيها الإنصاف بين مستخدمي المياه الواقعيين عند المنابع وأولئك الواقعيين في آخر المجاري المائية تتطلب وجود منابر للمعنيين تتيح وضع الخطط واتخاذ قرارات متكاملة على مستويات من الدولية (العابرة للحدود) إلى المحلية. فمن مقتضيات الحوكمة الرشيدة لموارد المياه أن تستفيد رؤى واستراتيجيات المستويات المختلفة من بعضها البعض وأن لا تكون متناقضة. ولا يجوز اعتبار إدارة المياه على أنها إما "من الأعلى إلى الأسفل" أي هرمية أو "من الأسفل إلى الأعلى" أي نابعة من المجتمع المحلي حصرياً. بل يجب تطبيق مبدأ التفريع: أي أن تكون قرارات إدارة موارد المياه لا مركزية وصولاً إلى أدنى مستوى مناسب. كما يجب تبادل المعلومات بين المستويات المختلفة لضمان التناغم الداخلي.

يمكن طرح عدد من التوصيات المحددة المرتبطة بهذا المبدأ:

١-١ تطوير نموذج واضح لتنمية وإدارة موارد المياه، مع إنشاء منابر لإشراك المعنيين على المستويات المناسبة من الدولية إلى المحلية.

٢-١ خلق ثقافة للتخطيط والإدارة التشاركية لموارد المياه داخل المؤسسات المعنية على جميع المستويات من خلال إدخال المنهجيات والمفاهيم التشاركية.

٣-١ تحديد وتطبيق آليات لمشاركة المواطنين (أو ممثلين عنهم) في التخطيط لإدارة موارد المياه، بما في ذلك:

١-٣-١ تطوير برامج وممارسات عملية مناسبة.

٢-٣-١ تخصيص ميزانيات وموارد وقدرات كافية للمستويات التي انتقلت إليها المسؤوليات بالإضافة لتوفير درجة مناسبة من الاستقلالية الإدارية والمالية لهذه المستويات.

٣-٣-١ إيجاد الأطر القانونية اللازمة، وتطوير آليات للمشاركة معترف بها قانونياً، وإعطاء الصفة القانونية لهيئات إدارة موارد المياه المحلية (مثل جمعيات مستخدمي المياه)؛

٤-٣-١ تطوير آليات وحوافز لمقدمي الخدمات ليستمعوا فعلياً إلى أفكار مستخدمي المياه وبأخذها بالحسبان.

المبدأ الثاني:

تتطلب الحكومة المحلية الرشيدة للمياه جهوداً خاصة تكفل شمول المهمشين: لا يعدم مستخدمو الماء الأكبر والأكثر تنظيماً وثراءً وسيلة لإسماع صوتهم خلال النقاشات واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المياه. أما الفقراء والفئات المهمشة (خاصة النساء الفقيرات) فينبغي بذل جهود خاصة لتمكينهم وضمان إشراكهم. وتكتسب هذه الجهود أهمية كبيرة في ظل التوجه نحو الخصخصة (واستعادة التكاليف بشكل عام) التي قد تؤدي إلى إضافة أعباء على الفقراء وربما زيادة تهميشهم. ولهذا تقع على عاتق الحكومات المركزية والمحلية مسؤولية خاصة تتمثل في حماية هؤلاء من أي أعباء إضافية.

يمكن طرح عدد من التوصيات المحددة لهذه الغاية:

- ١-٢ المرونة في تطبيق متطلبات المساهمة في تكاليف المشاريع وفي دفع رسوم الاستخدام.
- ٢-٢ الإهتمام بتعزيز الأوضاع الاقتصادية للنساء والفئات المهمشة من خلال تنفيذ مشاريع مائية مدرة للدخل.
- ٣-٢ إنشاء جمعيات نسائية، ومنحها دوراً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمياه.
- ٤-٢ ضمان الشفافية في توزيع المشاريع، مع الأخذ بالاعتبار الأماكن الهامشية.
- ٥-٢ زيادة الشفافية في اختيار المستفيدين انطلاقاً من معايير موضوعية تعتمد على الاحتياجات.



المبدأ الثالث:

المواءمة والتنسيق بين جهود جميع المعنيين (خاصة الحكومة والشركاء في التنمية والمجتمع المدني) بحيث تسهم هذه الجهود في تحقيق الرؤى والاستراتيجيات المتفق عليها من قبل الجميع: عندما توجد سلسلة مترابطة من رؤى واستراتيجيات تنمية موارد المياه وعلى مستويات من المحلية وحتى الدولية، من الضروري أن تعمل جميع الأطراف الفاعلة (الحكومة، المانحون، المجتمع المدني) على توفير الانسجام في أعمالها وتجنب تداخل الأنشطة أو تعارضها لتحقيق الرؤية.

لتحقيق هذا، أفر عدد من التوصيات المحددة:

- ١-٣ أن تنعكس الخطط الوطنية للإدارة المتكاملة لموارد المياه وسياسات واستراتيجيات تميمتها على استراتيجيات وسياسات المستويين المتوسط والمحلي وان تطور خطط المستوى المحلي بطرق تشاركية.
- ٢-٣ وجود التزام صريح بتحقيق أهداف منطلقة من رؤى واستراتيجيات متفق عليها على جميع المستويات الحكومية، مع توفر اطر المتابعة اللازمة لمعرفة مستوى التقدم.
- ٣-٣ إقناع وكسب تأييد صانعي القرار في المؤسسات الوطنية والدولية بالخطط والاستراتيجيات المحلية من خلال الدفاع المستمر عن حق حصول جميع المواطنين على مياه كافية وذات جودة بسعر مناسب.
- ٤-٣ إنشاء أنظمة مناسبة لإدارة المعلومات وذلك لدعم التخطيط المتكامل وإتاحة المجال لمتابعة ورصد انجاز الاستراتيجيات على جميع المستويات.
- ٥-٣ إشراك المجتمع في تطوير استراتيجيات محلية، وبدعم من ميسرين متمرسين في التخطيط والتقييم في جميع مراحل عملية التخطيط والتنفيذ.
- ٦-٣ توفير منابر (أو مؤسسات جديدة) تضم مختلف الهيئات المائية.
- ٧-٣ الضغط على المؤسسات المانحة (متعددة الأطراف، والثنائية، والمنظمات غير الحكومية الدولية) لتوفير انسجام بين منهجياتها والحد من البيروقراطية.



المبدأ الرابع:

تطوير قدرات المعنيين من مختلف المستويات لتمكينهم من المشاركة في التخطيط لموارد المياه المحلية وإدارتها.

لإيجاد إدارة لامركزية لموارد المياه المحلية، لا بد من بناء القدرات وإحداث تغييرات تنظيمية، خاصة في المستويات الحكومية التي انتقلت إليها الصلاحيات. وللقدرة على الاتصال والتيسير أهمية خاصة، ويجب تطويرها لتمكين مستخدمي المياه من المشاركة الكاملة ولتضييق الفجوة بين السياسات والممارسات الفعلية. لهذا لا بد من تخصيص موارد لبرامج بناء القدرات وزيادة الوعي، خاصة تلك الموجهة إلى الإدارات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية على المستويين المتوسط والأدنى.

تتضمن التوصيات الخاصة بهذا المبدأ ما يلي:

- ١-٤ إيجاد آليات لدعم المؤسسات الحكومية في إجراء التغييرات اللازمة، وتطوير سياساتها.
- ٢-٤ برامج بناء قدرات حول التيسير الفعال لعمليات الحوكمة المحلية الرشيدة للمياه، مثلاً من خلال إعداد مجموعات من المدربين على المستوى الوطني.
- ٣-٤ تطوير قدرات بعض مؤسسات المجتمع المدني الوطنية المختارة (منظمات غير حكومية) لتلعب دور "الميسر" في الحوكمة المحلية الرشيدة للمياه والإقرار بأن انخراط المنظمات غير الحكومية في التيسير هو دور شرعي وموثوق به.



المبدأ الخامس:

إعتبار المعلومات المائية ملكية عامة، وإتاحة إمكانية الوصول إليها من قبل جميع المواطنين بهدف الانتفاع منها

لا يمكن أن يكون لمشاركة جميع الأطراف المعنية، بمن فيهم مستخدمي المياه، في إدارة موارد المياه معنى إلا إذا توفرت لها فرص عادلة ومفتوحة للحصول على المعلومات المتعلقة بوضع موارد المياه وخدمات المياه. هذا ينطبق أيضا على المستوى الدولي ومستوى القرية. وخصوصا إن تم جمع وتحليل هذه المعلومات بمشاركة المجتمع المحلي. فهناك نزعات قوية لمعاملة معلومات المياه كمادة إستراتيجية (وبالتالي مقيدة)، إلا أن هذا يتضارب كليا مع جهود تطوير الإدارة التشاركية المتكاملة لموارد المياه.

لتكون معلومات المياه مفيدة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المياه، لابد أن تكون:

- موثوقة
- متفق عليها
- متوفرة دون قيد
- متاحة بصيغة مناسبة للطرف المعني

يتطلب تحقيق هذا المبدأ ما يلي:

- 1-5 تأييد الاعتراف بأن المعلومات المتعلقة بالمياه ملكية عامة يمكن الحصول عليها دون قيد.
- 2-5 بناء القدرات في إدارة ومعالجة المعلومات، خاصة في جمع البيانات وتحليلها وتحويلها إلى معلومات مفيدة وبشكل يمكّن من توزيعها على الآخرين.
- 3-5 متابعة وتقييم منتظم لأثر البرامج والمشاريع المتعلقة بالمياه، وجمع وتوفير المعلومات المتعلقة بوضع المياه على جميع المستويات، وإيجاد آليات للاطلاع على الآراء بين مؤسسات المستوى المتوسط ومستخدمي المياه.
- 4-5 تشجيع ثقافة طرح الآراء رأسيًا وأفقيًا، وتبادل المعلومات بين المؤسسات والدوائر.
- 5-5 إيجاد إنسجام في استخدام مختلف منهجيات جمع المعلومات وتخزينها بين الدول والمستويات والمؤسسات المختلفة. ويكتسب هذا أهمية خاصة بالنسبة للبيانات الالكترونية (مثل نظام المعلومات الجغرافية) المشتتة إلى حد كبير حالياً.

المبدأ السادس:

تطوير حلول وأدوات قابلة للتطبيق على المستوى المحلي من خلال البحث والعمل التشاركيين. إضافة للدعم المناسب من المستوى الوطني تحتاج الحوكمة المحلية الرشيدة للمياه إلى عدد كبير من الأدوات والمنهجيات التشاركية، المتوفرة منها القليل حالياً، وتكييفها لتناسب بيئة المكان التي ستطبق فيه. ويساعد ما طُور منها من خلال برنامج "إمباورز" على سد هذه الفجوة. إلا أن هذه الأدوات والمنهجيات اختبرت بطريقة محدودة نسبياً في دول من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحتاج إلى إعادة تكييف لاستخدامها في دول وبيئات أخرى. يعتبر تطوير مثل هذه الأدوات أولوية، ويفضل أن يتم في سياق برامج تفويض الصلاحيات القائمة حالياً. ومن المهم أيضاً تطوير توجه فكري منفتح بين مؤسسات الحكومة المحلية والمؤسسات الأخرى تسعى إلى، وتجرب، وتتعلم منهجيات مبتكرة كجزء من عملها اليومي.

تتضمن التوصيات الخاصة بهذا المبدأ ما يلي:

- ١-٦ مزيداً من التطوير وإعادة تطبيق أسلوب ونهج "إمباورز"، إضافة إلى الوسائل والمنهجيات التي طورها الآخرون الذين يعملون في مجال الحوكمة الرشيدة لموارد المياه.
- ٢-٦ إيجاد مواقع الكترونية (باللغة العربية أو المحلية) يسهل الوصول إليها تُجمع فيها الأدوات والتجارب وترتب وتشرح.
- ٣-٦ دعم الأطراف المحلية الفاعلة وبناء قدراتها لتتبنى في عملها نهجاً تكيفياً مبني على التعلم بحيث تختبر أساليب جديدة.



المبدأ السابع:

المزيد من الاهتمام بالتوعية العامة من أجل خلق مشاركة مدروسة في الحوكمة المحلية للمياه لا يمكن حدوث مشاركة فعالة في إدارة المياه إلا إذا أدركت جميع الأطراف الفاعلة والمختصون المسائل والتحديات والعقبات التي تواجه التنمية في مناطقهم. تغطي التوعية عدداً كبيراً من المواضيع المتخصصة والعامة، ومن أهمها الوعي بالوظيفة الأساسية للدورة المائية والصلات بين العمليات عند منابع الأنهار ومصباتها، إضافة لمعرفة حقوق ومسؤوليات مستخدمي المياه ومقدمي خدمات المياه، والعلاقات بين مستخدمي المياه والاستخدامات المائية خاصة ما يتعلق بالتلوث، والحاجة إلى فهم علاقة خدمات المياه بالأنظمة البيئية. وتتم التوعية عبر عدة طرق كوسائل الإعلام وإدراج المواضيع الرئيسية في المناهج المدرسية والمهنية التخصصية.

تتضمن بعض مجالات التركيز المحددة ما يلي:

- ١-٧ تطوير مواد ومراجع تعليمية لجميع المستويات والقطاعات (وسائل الإعلام، الأطفال، الشباب، الإدارات المحلية، الخ).
- ٢-٧ تطوير حملات إعلامية تتعلق ب:
 - ١-٢-٧ الإدارة المتكاملة لموارد المياه الوضع الحالي، والاتجاهات المستقبلية المحتملة لتوفر المياه واستخداماتها في المناطق التي تعاني من شح المياه كالشرق الأوسط مثلاً.
 - ٢-٢-٧ أهمية مشاركة الأطراف المعنية المختلفة في إدارة موارد المياه.
 - ٣-٢-٧ مفاهيم مبتكرة لإدارة الطلب على الماء.
 - ٤-٢-٧ إعداد وتبادل الدراسات عن أفضل الممارسات والعبء المستقاة.
 - ٣-٧ إقامة شبكات إقليمية للمنهجيات التشاركية في إدارة موارد المياه على المستوى المحلي.
 - ٤-٧ جمع وتوحيد وتوفير مواد التثقيف البيئي التي تم تطويرها في منطقة أو إقليم معين.
 - ٥-٧ إدخال الجوانب غير التقليدية (غير هندسية أو تقنية) للإدارة المتكاملة لموارد المياه ضمن مناهج التعليم العالي (بما في ذلك المشاركة على المستوى المحلي، وإدارة الطلب على الماء، والجوانب الثقافية والاجتماعية - الاقتصادية لإدارة موارد المياه).
 - ٦-٧ تطوير برامج تدريب متخصصة للإدارة المتكاملة لموارد المياه على المستوى المحلي للعاملين في مجال المياه، مع التركيز على مفاهيم المشاركة الجماهيرية.
 - ٧-٧ تشجيع معاهد الأبحاث على التركيز على الأبحاث المتعلقة بالطلب (تسترشد بحاجات المستخدمين وتتكيف مع السياسات) وتشجيع صانعي القرار على تبني نتائج الأبحاث عند صياغة السياسات.

